

تاريخ القبول: 2019/04/23

تاريخ الإرسال: 2019/02/05

تقييم دور هياكل التمويل والدعم في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة حالة: (ANSEJ) و (CNAC)
2002-2016

Assess the role of funding and support structures in the establishment and escort of small and medium enterprises in Algeria Case Study (ANSEJ) (CNAC) 2002-2016

د.تلي سيف الدين

Telli.seif@yahoo.com

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي لمنزاست

مَلِحَصُ الْجَمْعِيَّةِ

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وإبراز الدور الذي تؤديه هياكل التمويل والدعم في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جهود الدولة الجزائرية الرامية للنهوض بهذا القطاع باعتباره سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال قدرة هذه المؤسسات على المساهمة في زيادة الطاقات الإنتاجية واستيعاب اليد العاملة كما تعتبر مصدرا للإبداع والابتكار ، واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تقييم دور هياكل الدعم والتمويل في انشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركزين على دور كل من (ANSEJ) و (CNAC) خلال الفترة 2002-2016، وتوصلت إلى أنه رغم تعدد آليات تمويل وسبل دعم المؤسسات في الجزائر فهي تبقى غير قادرة على النهوض بهذا القطاع، مما يستدعي المزيد من الجهود في الجوانب المالية والتشريعية والتنظيمية.

الكلمات المفتاحية: هياكل الدعم، التمويل، إنشاء المؤسسات، مرافقة المؤسسات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Summary:

The aim of this study is to assess and highlight the role played by the financing and support structures in establishing and accompanying small and medium enterprises in light of the efforts of the Algerian state to promote this sector as a way to achieve economic and social development through the ability of these institutions to contribute to increasing production capacities and Is a source of creativity and innovation, In this study, we adopted the analytical descriptive approach in evaluating the role of support and financing structures in establishing and accompanying small and medium enterprises, focusing on the role of (ANSEJ) and (CNAC) during the period 2002-2016. It remains unable to promote this sector, which calls for greater efforts in the financial, legislative and regulatory aspects.

Keywords: support structures, financing, institution creation, enterprise escort, small and medium enterprise



تمهيد

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية بالجزائر في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، أفرز تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبعد التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات الوطنية، أعطت الدولة مجالا أوسع ودعما أكبر لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث سعت إلى تطويرها وترقيتها لتقوم بدورها بشكل فعال، وذلك من خلال وضع مجموعة من الإجراءات قصد تأهيلها وتكييفها مع المنافسة الدولية.

وقد أدركت الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، فقامت بإنشاء العديد من الأجهزة لتمويل ومرفقتها وهذا للوصول إلى تحقيق أهدافها الأساسية

المتمثلة في توفير مناصب للشغل والقضاء على البطالة وزيادة وتنوع الإنتاج الوطني وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية على المستوى الوطني.

تهدف هذا الدراسة إلى التعرف على أهم الهياكل والهيئات المتخصصة في توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالإضافة إلى أهم التقنيات الجديدة للتمويل، وعليه فقد تم صياغة الإشكالية على النحو الآتي :

كيف ساهمت هياكل الدعم والتمويل في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2002 إلى 2016؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

- المحور الأول حول دور وكالات الدعم والتمويل في إنشاء ومرافقة المؤسسات

- المحور الثاني حول دور صناديق الدعم والتمويل في إنشاء ومرافقة المؤسسات

المحور الأول: دور وكالات الدعم والتمويل في إنشاء ومرافقة المؤسسات

أولا/ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الوكالات التي خصصتها السلطات العمومية في الجزائر لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير الموجهة للتخفيف من حدة البطالة وإدماج الفئات الشابة في الحياة العملية، إلا أن الهدف الأساسي للوكالة هو مساعدة المؤسسات المصغرة على إزالة العوائق وخاصة التمويلية التي تعترضها في مرحلة الإنشاء.¹

1. المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: لقد كان الهدف الرئيسي الذي سطرته الدولة من وراء إنشائها هو التخفيف من حدة مشكل البطالة بتوفير مناصب شغل جديدة لفئة الشباب العاطل على العمل، وقد استطاعت الوكالة المساهمة في خلق فرص عمل جديدة من خلال دعم إنشاء مؤسسات جديدة منذ انطلاق العمل الفعلي لها وذلك بتقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للبرامج والأنواع التي تضمنها والتي عرفت تغيرات مع مرور السنوات،² ويمكن

توضيح تطور حصيلة المؤسسات المستفيدة من تمويلات الوكالة ومناصب الشغل التي حققتها المؤسسات المصغرة المنشأة في ظلها خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية سنة 2016 في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف (ANSEJ)

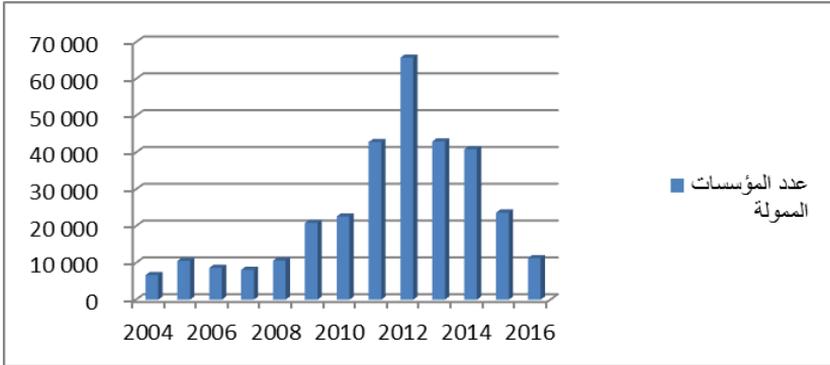
عدد مناصب الشغل	النسبة	نشاط إنشائي	النسبة	نشاط توسعي	عدد المؤسسات الممولة	السنة
19 077	/	/	/	/	6 691	2004
30 376	/	/	/	/	10 549	2005
24 501	/	/	/	/	8 645	2006
22 685	/	/	/	/	8 102	2007
31 418	/	/	/	/	10 634	2008
57 812	/	/	/	/	20 848	2009
60 132	/	/	/	/	22 641	2010
92 682	98,59%	42 226	1,41%	606	42 832	2011
129 203	99,05%	65 185	0,95%	627	65 812	2012
96 233	98,84%	42 538	1,16%	501	43 039	2013
93 140	98,87%	40 394	1,13%	462	40 856	2014
51 570	98,92%	23 420	1,08%	256	23 676	2015
22 766	98,26%	11 066	1,74%	196	11 262	2016

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نشرية المعطيات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الأعداد رقم: 08، 10، 12، 14، 16، نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الأعداد رقم: 18، 20، 22، نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد رقم: 24، 26، 28، 30.

تظهر معطيات الجدول أعلاه التذبذب الملاحظ إجمالاً في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة خلال فترة الدراسة، مسجلة معدلات تغير

سنوية مختلفة، ففي سنة 2011 بلغ عدد المؤسسات 42 832 مؤسسة بارتفاع سنوي قدر بـ 89,18%، كما شهدت سنة 2012 أكبر عدد من هذه المؤسسات حيث بلغت 65 812 مؤسسة لتتراجع في السنوات الأخيرة مسجلة أسوأ معدل انخفاض في سنة 2015 بمعدل -42,05%، ويظهر في الشكل الموالي التغيرات السنوية.³

الشكل رقم (01): تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف (ANSEJ)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (01).

ويبين الشكل التغيرات المختلفة في عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة فقد كان هذا العدد 6 691 في سنة 2004 وبلغ ذروته في سنة 2012 ليعيد وتيرته المتنازلة لينخفض إلى 11 262 في سنة 2016.⁴

ومن خلال استقرائنا لهذه الإحصائيات وما توصلت إليه الدراسات السابقة فإن الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات الممولة في سنة 2012 نتج إثر تطبيق الإجراءات المتخذة من قبل المجلس الوزاري المشترك في 22 فيفري 2011 وتعديل المرسوم التنفيذي المحدد لشروط ومستوى الدعم المقدم لأصحاب المشاريع من أجل تسهيل عملية التمويل وجعلها في متناول الجميع خاصة فيما يتعلق بإلغاء معدلات الفائدة وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية.

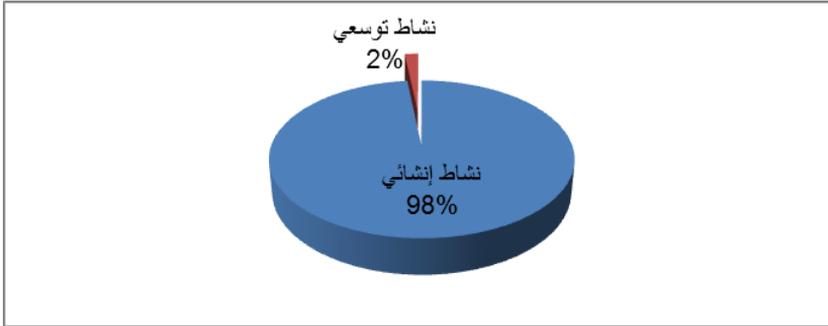
غير أنه بالنظر إلى المتغيرات السياسية والاقتصادية الوطنية أمكننا استخلاص بعض النتائج وهي:

- إن التغيير الملموس في عدد المؤسسات الممولة في سنتي 2011 و2012 من طرف الوكالة جاء نتيجة للظرف السياسي الصعب التي مرت به المنطقة العربية والتي شهدت صراعات في بعض البلدان وخاصة المجاورة منها، وقد حاولت السلطات العمومية الجزائرية احتواء مطالب الفئات البطالة التي تتشكل أغلبها من عنصر الشباب فعملت على تسهيل إجراءات إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتقديم الدعم المالي لها، وقد نجحت السلطات العمومية في سياستها، كما أدى هذا إلى التخفيف من حدة أزمة البطالة في تلك الفترة، لكن التحليل القطاعي لعدد المؤسسات الممولة سوف يبين لها جوانب الضعف وغياب الجانب الاقتصادي (غياب دراسات الجدوى الفعلية والحقيقية) في تمويل هذه المؤسسات.

وقد سجل عدد المؤسسات الممولة بعد سنة 2012 انخفاضا كبيرا، وفي سنة 2015 بلغ هذا معدل (- 42,05%)، وتفسر الوكالة هذا التناقص - على لسان مديرها العام- بأن الوكالة تتوجه من اعتبارات الكم إلى اعتبارات النوع في تمويل المشاريع، فقد أوقفت تمويل مشاريع النقل كما عملت على قبول المشاريع المنتجة أكثر من غيرها كالنشاط الفلاحي أو الصناعي وهي قطاعات يحجم عنها بعض المستثمرين لصعوبتها مقارنة بالنشاطات الأخرى، ونحن نضيف إلى هذا العامل الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر وانخفاض مداخيل الخزينة العمومية الناتج عن تهاوي أسعار النفط في السوق الدولية، وهو ما أسفر عنه تراجع كبير في عائدات الصادرات النفطية التي تعد المصدر الرئيسي للخزينة العمومية. وقد أدى هذا إلى نقصان المبالغ الموجهة لهذه الوكالة التي قلصت من عدد المؤسسات المستفيدة من تمويلاتها.

وفيما يخص وجهة التمويل فنشير إلى أن الوكالة قامت بدعم المؤسسات الناشئة أكثر بكثير من دعمها للمؤسسات الراغبة في التوسع في حجمها، وهذا ما تشير إليه معطيات الجدول رقم (01) ويوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (02): عدد المؤسسات الممولة من طرف (ANSEJ) حسب الطبيعة



المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (01).

ولقد بقي هذا التوجه قائما في كل سنوات نشاط الوكالة فهي تقوم بدعم المؤسسات الناشئة بنسبة 98 %، بينما لا تحظى المشاريع التوسعية إلا بنسب ضئيلة لم تصل إلى 2 % من مجموع المؤسسات، وهذا ما يوضح التأثير الإيجابي للوكالة في العمل على زيادة حجم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وبخصوص توفير مناصب الشغل فنلاحظ من خلال معطيات الجدول أن الوكالة وعن طريق تمويلها لإنشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعت خلق مناصب شغل معتبرة كما أن تغير تعداد هذه المناصب يتناسب تناسباً طردياً مع عدد المؤسسات، ففي سنة 2012 تم تسجيل 129203 منصب شغل مستحدثة من طرف الوكالة وهو أعلى رقم خلال هذه الفترة، لكن نلاحظ أنه بعد هذه السنة تراجع هذا العدد مع تقلص عدد المؤسسات المستفيدة من دعم الوكالة ليصل إلى 22766 منصب، ويبين توزيع الأجراء حسب مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي استحواذ قطاع الخدمات على أغلبية الأجراء بالإضافة إلى قطاع النقل وهذا يعكس أن جل المؤسسات المصغرة تنشط في هذين القطاعين الاقتصاديين.

2. القطاعات المستفيدة من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: توضح معطيات الجدول الموالي توزع عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة منذ نشأة الوكالة إلى سنة 2014 على مختلف القطاعات، إذ تظهر تباينا في عدد المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط.

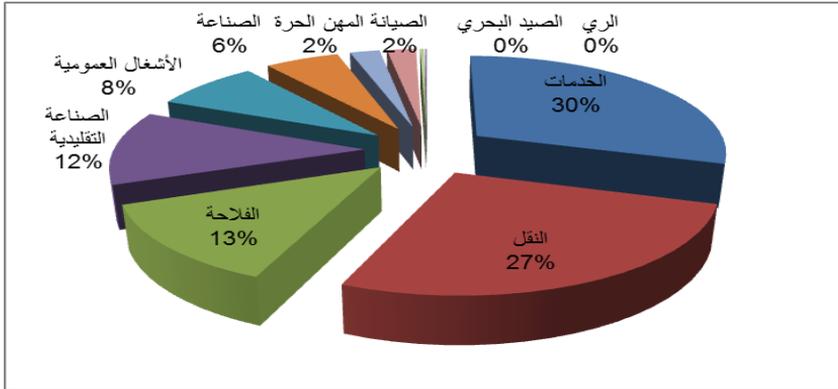
الجدول رقم (02): توزيع المؤسسات الممولة من طرف (ANSEJ) حسب قطاع النشاط (إلى غاية 2014)

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة	المبلغ المخصص
الخدمات	98 856	29,68%	310 695 178 083
النقل	88 754	26,65%	225 451 525 658
الزراعة	43 263	12,99%	144 225 884 946
الصناعة التقليدية	40 132	12,05%	102 227 544 705
الأشغال العمومية	26 791	8,04%	99 117 572 796
الصناعة التقليدية	18 800	5,64%	83 127 897 950
المهن الحرة	7 535	2,26%	15 296 764 448
الصيانة	7 373	2,21%	17 246 297 698
الصيد البحري	1 011	0,30%	6 578 764 941
الري	527	0,16%	3 090 820 674
المجموع	333 042	100%	1 007 058 251 899

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد رقم: 24، 26، 28. حيث يتبين أولاً من خلال معطيات الجدول تناسب مبالغ الاستثمار مع عدد المؤسسات الممولة في كل قطاع، كما أن أغلب هذه المؤسسات تتمركز في قطاعي الخدمات والنقل بكافة أشكاله، فيحظى هذان القطاعان باهتمام المستثمرين الشباب أكثر من باقي القطاعات الأخرى، وقد خصص لهذين القطاعين مبالغ هامة فتعدى في قطاع الخدمات مبلغ 300 مليار دج وأكثر من 225 مليار دج في قطاع النقل خلال هذه الفترة، ويرجع ارتفاع عدد المشاريع المنجزة في هذين القطاعين إلى سهولة إنشاء المؤسسة وعدم تطلب مستوى تأهيل عالي، بالإضافة إلى أنهما يعتبران من القطاعات المربحة التي لا تتطلب مجهوداً كبيراً.⁵

في حين نلاحظ أن قطاعات أخرى مثل الصناعة، الزراعة، الري و الصيد البحري هي قطاعات ذات أهمية اقتصادية كبيرة ومولدة للقيمة المضافة إلا أنها لم تحظ بالاهتمام، و يرجع هذا لصعوبة الاستثمار في هذه القطاعات وتطلب الأموال الكبيرة للإنشاء وبطء دوران رأس المال المستثمر فيها، ويضاف إلى ذلك كله نقص التوعية والتحسيس بأهمية هذه القطاعات من طرف الوكالة، كما نلاحظ أنه بالرغم من الدعم الذي تقدمه الوكالة في كل من قطاعي الري والصيد والمتمثل في تخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية المقدمة في صيغة التمويل الثلاثي والذي يصل إلى 90% في المناطق الخاصة و75% في المناطق العادية إلى أن نسبة الاستثمار فيهما تعد ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم (03): توزيع المؤسسات الممولة من طرف (ANSEJ) حسب قطاع النشاط (إلى غاية 2014)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (02)

و ما يعاب على معطيات الجدول الخاص بالتوزيع القطاعي أن الإحصائيات كانت مجملة، فهي لم توضح إذا تغير هيكل النشاطات بالنسبة للوكالة، وحسب ما صرح به المدير العام للوكالة فإن هذا التوزيع عرف تغيرا سنويا يميل نحو طغيان القطاعات المنتجة على حساب النشاطات الأخرى، فقطاع الفلاحة انتقلت نسبة تمثيله من 9% في سنة 2011 إلى نسبة 29% من مجموع المؤسسات الممولة من طرف الوكالة في سنة 2015، أما القطاع الصناعي فأصبح يمثل 21% بعد أن كان

في سنة 2011 يمثل فقط نسبة 5% من مجموع المؤسسات الممولة، كما تم التخلي عن دعم النشاطات الخاصة بالنقل منذ نهاية سنة 2012، وهو ما يمثل نقلة نوعية في عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

3. أساليب التمويل المقدمة من طرف الوكالة: لقد بينت المعطيات بخصوص أساليب التمويل المعتمدة من طرف الوكالة عكس ما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة في كون أن أصحاب المشاريع يرفضون اللجوء إلى الاقتراض من طرف البنوك لأسباب عقائدية، فأغلب المشاريع التي تم تمويلها من طرف الوكالة منذ سنة 2004 إلى سنة 2014 هي مشاريع ثلاثية التمويل ويوضح الجدول الموالي تطور الحصيلة الإجمالية للتمويل الثنائي والثلاثي للوكالة.

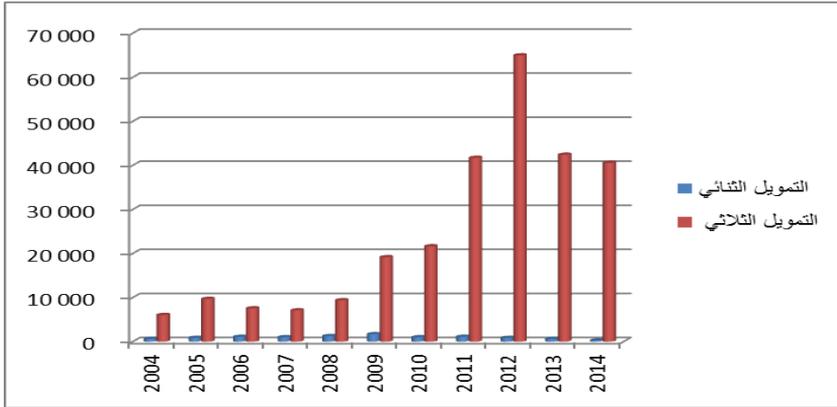
الجدول رقم (03): توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل (من 2004 إلى 2014)

السنة	التمويل الثنائي	النسب	التمويل الثلاثي	النسب	المجموع
2004	645	9,64%	6 046	90,36%	6 691
2005	849	8,05%	9 700	91,95%	10 549
2006	1 090	12,61%	7 555	87,39%	8 645
2007	1 006	12,42%	7 096	87,58%	8 102
2008	1 248	11,74%	9 386	88,26%	10 634
2009	1 695	8,13%	19 153	91,87%	20 848
2010	1 000	4,42%	21 641	95,58%	22 641
2011	1 110	2,59%	41 722	97,41%	42 832
2012	837	1,27%	64 975	98,73%	65 812
2013	623	1,45%	42 416	98,55%	43 039
2014	279	0,68%	40 577	99,32%	40 856

Source : <https://ansej.dz>, 23 janvier 2018, H : 11 :20.

ويوضح الشكل الموالي معطيات الجدول السابق

الشكل رقم (04): توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب أسلوب التمويل (من 2004 إلى 2014).



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (03).

ويظهر من خلال معطيات الجدول رقم(03) والشكل رقم(04) أن هناك توافقا في وتيرة الزيادة والنقصان بين تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إجمالا وعدد المؤسسات التي تم تمويلها من طرف الوكالة بصيغة التمويل الثلاثي إذ بلغت الذروة في سنة 2012 وشهدت تذبذبات خلال هذه الفترة، وكما أشرنا سابقا فإن أغلب أصحاب المشاريع يتجهون إلى صيغة التمويل الثلاثي فنسبته لم تقل عن 87% خلال هذه الفترة وقد بلغ تمثيله 99,32% في سنة 2014 بمجموع 40 577 مؤسسة وهو ما يبين طغيان هذه الصيغة من التمويل على التمويل الثنائي الذي شهد تمثيلا تذبذبا خلال هذه الفترة، فقد بدأ في التناقص منذ سنة 2007 من 12,42% إلى أن نزل في سنة 2014 إلى نسبة 0,68%، وتزامن هذا مع انخفاض في عدد المؤسسات المستفيدة من هذه الصيغة فقد بلغ عدد المؤسسات بها 1 110 مؤسسة في سنة 2011 ليصل إلى 279 مؤسسة في سنة 2014، وهو ما يفسر إحجام أصحاب المشاريع عن هذه الصيغة.

وإذا بحثنا عن مصدر هذا التباين في صيغ التمويل فنجد أن توجه أصحاب المشاريع إلى صيغة التمويل الثلاثي هو ناتج عن كون هذا النوع من التمويل يخص المشاريع

المتوسطة أو الصغيرة التي قد تتطلب أموالا هامة لا تتوفر لدى صاحب المشروع، أما صيغة التمويل الثنائي فلا تخص إلا المشاريع المصغرة ذات المبالغ اليسيرة، صنف إلى ذلك فإنه بداية من سنة 2011 ومع تطبيق الإجراءات الجديدة المتخذة من قبل المجلس الوزاري المشترك في 22 فيفري 2011 وتعديل المرسوم التنفيذي المحدد لشروط ومستوى الدعم المقدم لأصحاب المشاريع والذي كان من ضمن أهم نقاطه تخفيض نسبة الفائدة إلى 00% المفروضة على صاحب المشروع وتكفل الدولة بنسب الفوائد الحقيقية لهذه المشاريع فقد تزايد طلب الشباب المستثمرين على هذه الصيغة من التمويل.

4. الفئات المستفيدة من دعم الوكالة: حسب ما يقتضيه التنظيم المعمول به، فإن الوكالة تمنح مساعداتها لفئة الشباب في مختلف المستويات، وتوضح الإحصائيات التي حصلنا عليها أن هناك تغيرا في هيكل المستفيدين من دعم الوكالة وهو ما تبينه معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور توزيع المستفيدين من دعم (ANSEJ) حسب المؤهل

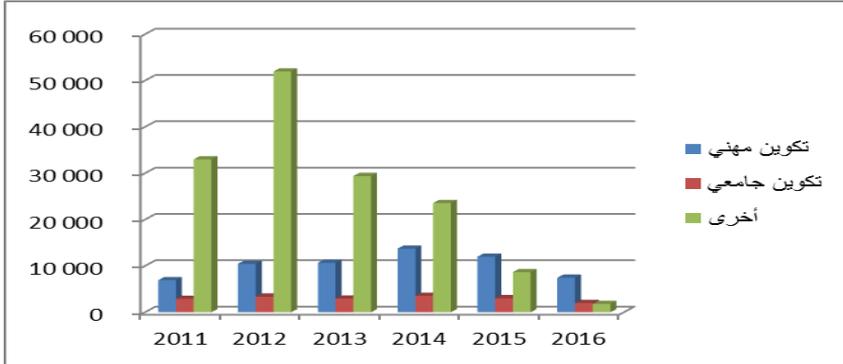
السنة	تكوين مهني	النسبة	تكوين جامعي	النسبة	أخرى	النسبة	المجموع
2011	6 920	16,16%	2 906	6,78%	33 006	77,06%	42 832
2012	10 469	15,91%	3 371	5,12%	51 972	78,97%	65 812
2013	10 675	24,80%	2 964	6,89%	29 400	68,31%	43 039
2014	13 737	33,62%	3 539	8,66%	23 580	57,71%	40 856
2015	11 979	50,60%	3 024	12,77%	8 673	36,63%	23 676
2016	7 451	66,16%	2 001	17,77%	1 810	16,07%	11 262

Source : <https://ansej.dz>, 23 janvier 2018, H: 11 :20.

حيث كان يتشكل أغلب المستفيدين من دعم الوكالة في السنوات الثلاثة الأولى من الفئة الذين لا يملكون مؤهلا علميا، بمستوى ثانوي أو أقل من ذلك وقد بدأت هذه النسبة في الانخفاض بداية من سنة 2014 لتنتقل بعدها الأغلبية إلى فئة الشباب الذين يملكون تكوينا مهنيا فأصبح عددهم يساوي 11 979 مستفيدا في سنة 2015

بمعدل فاق الـ 50%، أما المتخرجون من الجامعة فلم يمثلوا إلا نسبة ضئيلة لم تصل في أحسن أحوالها إلى معدل 20%، وهو ما يوضحه كذلك الشكل الموالي.

الشكل رقم (05) تطور توزيع المستفيدين من دعم (ANSEJ) حسب المؤهل



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (04).

وإذا نظرنا إلى هذه الإحصائيات وخاصة في سنة 2012 التي سجلت أكبر عدد من المؤسسات المستفيدة من دعم الوكالة فيمكننا القول بأن الوكالة قدمت مساعداتها لفئات لم تكن لها المؤهلات حتى تضمن نجاح المشروع، كما ارتكز عمل الوكالة في هذه السنة على نشاط النقل بكل فروعه مما أدى إلى تشبع السوق وبقاء العديد من المؤسسات خارج السوق لتضائل فرص تسويق منتجاتها أو خدماتها.

وفي آخر تقييمنا لنشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لا بأس أن نشير إلى دورها في تطوير الحس المقاوالاتي لدى المرأة الجزائرية وإدماجها في عالم الشغل من خلال الدعم والمساعدات التي تقدمها لها لإنشاء مؤسسات خاصة بها، ومن خلال معطيات الوكالة فإن إقبال هذه الفئة لا تزال محتشمة بالنظر إلى أنها لم تصل في تمثيلها إلى 14% رغم تحسنها من سنة إلى أخرى، وهو ما يعزز نظريات تأثير نوع الجنس على الإقبال على إنشاء المؤسسة.

الجدول رقم (05) : تطور المشاريع النسوية المستفيدة من دعم (ANSEJ)

السنة	النساء	النسبة	المجموع
2011	2 951	6,89%	42 832
2012	4 477	6,80%	65 812
2013	3 526	8,19%	43 039
2014	3 665	8,97%	40 856
2015	2 645	11,17%	23 676
2016	1 550	13,76%	11 262

Source: <https://ansej.dz>, 23 janvier 2018, H : 11 :20.

ونلاحظ أن هناك تحسنا في إقبال الفئة النسوية على إنشاء المؤسسات الخاصة من خلال تمثيلها الذي ارتفع من نسبة 6,89 % في سنة 2011 ليصل إلى نسبة 13,76% في سنة 2016 بمجموع 1 550 وهذا يدل على حرص وتدعيم السلطات على إدماج هذه الفئة في الأعمال الحرة وخاصة في قطاع الصناعة التقليدية.

المحور الثاني: دور صناديق الدعم والتمويل في إنشاء ومرافقة المؤسسات

أولا/ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: انشأ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية إما بالتسريح الإجمالي أو بتوقف نشاط المستخدم، وهو يعمل من أجل تخفيف وحل مشكلة البطالة لهذه الفئة، وذلك عن طريق تقديم مساعدات تسهيل الإجراءات لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو محاولة إعادة إدماجهم في مؤسسات أخرى عبر البحث الفعلي عن مناصب العمل.⁶

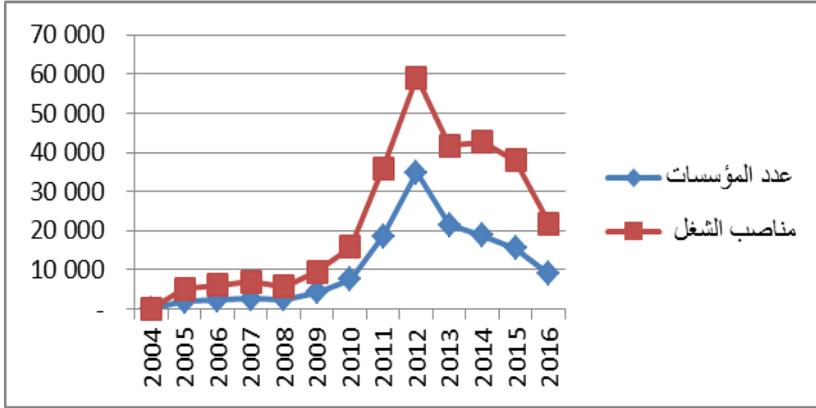
1. تطور عدد المؤسسات المستفيدة من دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: لقد بدأ الصندوق نشاطه الفعلي في مساعدة المؤسسات سنة 2004 وهذا بعد الحملات التحسيسية التي أجراها لتوضيح أهدافه وطريقة عمله وبيّن الجدول رقم (06) تطور عدد المؤسسات المستفيدة من دعم الصندوق خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية 2016.

الجدول رقم (06):تطور عدد المؤسسات المستفيدة من دعم (CNAC)

السنوات	عدد المؤسسات	مناصب الشغل
2004	13	34
2005	1 901	5 159
2006	2 236	6 078
2007	2 574	6 949
2008	2 429	5 781
2009	4 221	9 574
2010	7 465	15 804
2011	18 490	35 953
2012	34 801	59 125
2013	21 412	41 786
2014	18 823	42 707
2015	15 449	37 921
2016	8 902	21 850
المجموع	138 716	288 721

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نشرية المعطيات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الأعداد رقم: 06، 08، 10، 12، 14، 16، وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد رقم: 24، 26، 28، 30. نستخلص أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2016 وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من إعانة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لـ 138 716 مؤسسة بقيمة مالية تقدر بـ 449796,6 مليون دج، كما بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف هذه المؤسسات 288 721 منصب، والمنحنى الموالي يبين تطور عدد المؤسسات ومناصب الشغل.⁷

الشكل رقم (06) : تطور عدد المؤسسات المستفيدة من دعم (CNAC)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (06)

حيث يتبين من خلال الشكل التشابه النسبي بين تطور عدد المؤسسات وتطور عدد مناصب الشغل خلال فترة الدراسة كما نلاحظ أن هناك تذبذبا سنويا مستمرا لهذين المؤشرين وقد شهدت السنوات الأولى (من سنة 2004 إلى سنة 2009) وتيرة زيادة بطيئة وصل فيها عدد المؤسسات 4221 مؤسسة بعد أن كانت 1901 في سنة 2005 بمعدل تطور وصل إلى 122 % بين هذين السنتين، فيما شهدت الفترة الثانية من سنة 2010 إلى 2012 تطورا إيجابيا سريعا بلغت فيها عدد المؤسسات ومناصب الشغل ذروتها في سنة 2012 فوصل عدد المؤسسات إلى 34 801 مؤسسة ومناصب الشغل إلى 59 125 منصب، ليعرف المنحنيان انخفاضا بعد هذه السنة متواصلتا حتى إلى سنة 2016.⁸

وبمقارنة هذا المنحنى مع منحنى تطور عدد المؤسسات المستفيدة من دعم الوكالة الوطنية للتشغيل نجد أن هناك تقاربا كبيرا في وتيرة الزيادة والنقصان مما يدل على أن للأسباب التي ذكرناها سابقا على غرار الأسباب السياسية والاقتصادية تأثيرا على نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال فترة الدراسة.

2. توزيع عدد المؤسسات المستفيدة من دعم (CNAC) حسب قطاع النشاط: تتوزع المؤسسات المستفيدة من دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي كما هو موضح في الجدول الموالي

الجدول رقم (07): توزيع المؤسسات المستفيدة من دعم (CNAC) حسب قطاع النشاط (من 2004 إلى 2016)

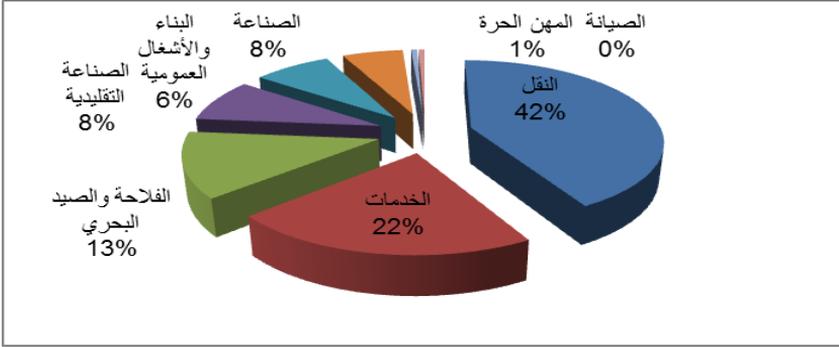
قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة	المبالغ مليون دج
النقل	58 035	41,84%	147 210,81
الخدمات	30 111	21,71%	106 551,90
الفلاحة والصيد البحري	17 917	12,92%	71 395,46
الصناعة التقليدية	11 886	8,57%	37 029,45
الصناعة	10 740	7,74%	47 963,17
البناء والأشغال العمومية	8 401	6,06%	34 425,68
المهن الحرة	831	0,60%	2 970,57
الصيانة	795	0,57%	2 249,56
المجموع	138 716	100%	449 796,60

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 28، 30.

يتبين من خلال معطيات هذا الجدول أن الصندوق يركز نشاطه على قطاعين وهما النقل والخدمات فهما يجمعان نسبة تقوق 60 % من مجموع المؤسسات وقد انعكس هذا على المبلغ المخصص لهذين القطاعين إذ بلغ 253 62,71 مليون دج، وهو ما يظهر من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-15) : توزيع عدد المؤسسات المستفيدة من دعم (CNAC)

حسب قطاع النشاط



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (07)

ونلاحظ أن قطاع النقل يتصدر قائمة القطاعات سواء في عدد المؤسسات أو المبالغ المخصصة له، فقد حظي بنسبة 42% من إجمالي عدد المؤسسات بمجموع 58 035 مؤسسة وبقيمة مالية وصلت إلى 147 210,81 مليون دج، أما القطاع الثاني فيتمثل في الخدمات وذلك باستفادته من مبلغ 106 551,90 مليون دج موزع على 30 111 مؤسسة مثلت نسبة 21% من مجموع المؤسسات المستفيدة من دعم الصندوق خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2016، أما باقي القطاعات فلم تصل نسبة تمثلها مجتمعة نسبة 30% من مجموع المؤسسات يأتي قطاع الفلاحة والصيد البحري في مقدمتها بمجموع 17 917 مؤسسة يليه قطاع الصناعة التقليدية بـ 11 886 مؤسسة.

ونرى أن طبيعة هذا التوزيع القطاعي لا تختلف عن توزيع المؤسسات المستفيدة من الدعم من طرف مختلف الوكالات التي تغطي عليها النشاطات غير الإنتاجية على غرار نشاط النقل والخدمات فيما تبقى النشاطات الأساسية والهامة كالصناعة والفلاحة شبه غائبة عن نشاط وكالات أو صناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بعد الدراسة التحليلية لهياكل دعم وتمويل إنشاء ومرافقة المؤسسة الصغيرة والمتوسط من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين عن

البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2016 توصلنا إلى النتائج التالية:

- توصلت الدراسة إلى أن التطور الذي عرفه مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2016 لم يكن نمطيا لدرجة أنه لا يسمح بإعداد تنبؤات دقيقة بناء على معطيات فترة الدراسة ؛
- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل أداة هامة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال آثارها الإيجابية على العمالة والصناعة وتنويع الدخل والخروج من التبعية للمحروقات .
- نجد ان الدولة الجزائرية ركزت اهتمامها المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتي تسعى إلى دمج الشباب العاطل عن العمل وتوفير فرص له من خلال مساعدته في خلق مشاريع خاصة به.
- تملك الجزائر نسيجا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إلا أنه مازال هشاً ويعاني من عدة مشاكل منها ما هو متعلق ببيئتها الداخلية من سوء تسيير، محدودية الموارد ، وضعف التكوين والتأهيل، ومنها ما هو متعلق بالبيئة الخارجية التي تنشط فيها مثل مشكل التمويل، ومشكل العقار، وانتشار القطاع غير الرسمي؛
- من مختلف البيانات الإحصائية، يتضح من سياسة الدولة تعتمد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، وذلك بالنظر إلى التطور الملحوظ في مختلف قيم المؤشرات التي هي في زيادة مستمرة من سنة إلى اخر بنسب متفاوتة.
- لقد تبين من البيانات الإحصائية أن الاستراتيجية التنموية المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية في حل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم المالي، كان لها الأثر الواضح في ظهور عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور عددها وابرز دورها أكثر في تنمية الاقتصاد الوطني.

● فقد ساهمت الوكالات والصناديق التي أقامتها الحكومة بغية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة في إقامة مشاريع متنوعة النشاطات والفروع منتشرة في كافة أرجاء الوطن، وإعطاء امتيازات إضافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتواجدة في المناطق الخاصة كالهضاب والجنوب حيث حققت بذلك قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

● ضعف جانب المرافقة والتوجيه والإرشاد في نشاط هيئات الدعم، حيث بقيت هذه الأخيرة مركزة على جانب التمويل وهذا غير كاف لوحده لإنشاء مؤسسات منتجة ومنافسة قادرة على اقتحام الأسواق المحلية والدولية، وبذلك فإنه يعتبر نقصا ويبين خلا في سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الهوامش والمراجع المعتمد

- 1- الجريد الرسمية، المواد (01-05)، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد 52، ص12.
- 2- الجريد الرسمية، المادة 06، المرسوم التنفيذي رقم 96-296، مرجع سابق، ص12.
- 3- نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الأعداد 08-10-12 الخاصة بالسنوات 2011-2012-2013.
- 4- نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الأعداد رقم: 18، 20، 22، الخاصة بالسنوات 2014-2015-2016.
- 5- نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، الأعداد رقم: 24، 26، 28. الخاصة بالسنوات 2014-2015-2013.

6- مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتناس البطالة في الجزائر، الملتقي الدولي استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة لمسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص15.

7- نشرية المعطيات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الأعداد رقم: 06، 08، 10، 12، 14، 16، الخاصة بالسنوات 2012-2014-2016.

8- نشرية المعطيات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم ، الأعداد رقم: 24، 26، 28، 30 الخاصة بالسنوات 2010-2012-2016.